

CD/PV.1056  
6 March 2007

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

(إسبانيا)

السيد خوان أونطونيو مارش

الرئيس:

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً بممثلي فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم والمتابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، الذي، على غرار ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، حضر حلقة دراسية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وعملاً بالتقليد الطويل الأمد، وجه المشاركون في الحلقة الدراسية لهذه السنة رسالة إلى مؤتمر نزع السلاح.

(تكلم بالإنكليزية)

على مدى أكثر من عشرين سنة ما فتئ مجتمع نزع السلاح في جنيف ينظم حلقات دراسية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، تعد منبراً لبحث منظورات المرأة بشأن نزع السلاح والسلم والأمن والدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة لتعزيز التقدم في هذه المجالات. وعادة ما يرمى هذه الحلقات الدراسية فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح، وهي منظمة تتألف من عدة مئات من المنظمات غير الحكومية. ومنذ عام ١٩٨٤، دأب المشاركون في هذه الحلقات الدراسية على توجيه رسائلهم إلى مؤتمر نزع السلاح، التي كان يتلوها الأمين العام للمؤتمر أو نائبه، ومنذ عام ٢٠٠٥، يتلوها رؤساء المؤتمر.

وتشارك لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح، منذ إنشائها، في بحث ومناقشة قضايا نزع السلاح الآنية، ويحضر اجتماعاتها الدبلوماسيون والخبراء التقنيون وموظفو الأمم المتحدة وموظفون حكوميون وعلماء وصحافيون وأفراد من عامة الجمهور. وتشكل مطبوعاتهم مصدراً له قيمته من مصادر المعلومات عن قضايا نزع السلاح الراهنة لقطاع كبير من الجمهور، كما أن تغطيتها لموضوع نزع السلاح الموضوع على شبكة الإنترنت تصل إلى قطاع كبير من الجمهور على الصعيد الدولي.

ولعلكم تتذكرون أن المؤتمر اعتمد في عام ٢٠٠٤ مقررًا بشأن النهوض بمشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر. وتنص الفقرة ٤ من ذلك المقرر على ما يلي "بعد أن يخصص [مؤتمر نزع السلاح] بعد أن يعتمد برنامج عمل، جلسة عامة واحدة غير رسمية للمنظمات في كل دورة سنوية لكي تخاطب المؤتمر". وفضلاً عن ذلك، تنص الفقرة ٥ من المقرر على جملة أمور منها "[حيث إن] المنظمات غير الحكومية التي لأنشطتها علاقة بعمل مؤتمر نزع السلاح هي وحدها التي تستطيع مخاطبة المؤتمر ... ستوجد عملية انتقاء رسمية لدراسة طلبات المنظمات غير الحكومية لمخاطبة المؤتمر".

وفي السنوات الأخيرة، أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للسماح لممثل لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح ليقراً الرسالة الموجهة من الحلقة الدراسية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة أمام مؤتمر نزع السلاح. غير أنه لم يكن بالمستطاع تنقيح أو حتى تكملة مقرر عام ٢٠٠٤.

وفي هذه الظروف، ما برح رؤساء دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧ يبحثون من أجل التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة - وغني عن القول، الحل الذي يحظى بتوافق الآراء. وبما أن السنة القادمة ستصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين على بدء العلاقة بين هذه المنظمات غير الحكومية ومؤتمر نزع السلاح، ربما تشجع هذه المناسبة القادمة الدول الأعضاء على النظر في وضع ترتيبات جديدة يكون من شأنها أن تمكن ممثل المنظمة غير الحكومية من

قراءة هذه الرسائل أمام المؤتمر. ونعتقد، انطلاقاً من روح المجاملة لدى جميع الأطراف المعنية، بأنه سيكون بالمستطاع التوصل على صيغة جديدة قابلة للتطبيق في هذه الحالة الخاصة، وعقدنا العزم نحن مجموعة الرؤساء الستة على أن نبذل قصارى الجهود في هذا الصدد.

(تكلم بالإسبانية)

ولذلك أود أن أبلغ المؤتمر بأن الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ يعتبرون أن السنة القادمة، التي ستصادف الذكرى السنوية الـ ٢٥ على بداية العلاقات فيما بين هذه المنظمة غير الحكومية ومؤتمر نزع السلاح - بالرغم من أن تاريخ البيان الأول يرجع إلى عام ١٩٨٤، تعود العلاقات إلى عام ١٩٨٣ - إلا أن السنة القادمة ستصادف الذكرى السنوية الـ ٢٥ على تلك العلاقات. ويرى جميع الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧ أن هذا الموعد يعد موعداً رمزياً وخصوصاً بما يكفي للفت انتباه جميع الوفود وهو موعد جدير بإيلاء اهتمام خاص به وبالنظر فيه بصفة خاصة جداً. وفي الوقت نفسه، يود الرؤساء الستة أن يعربوا لكامل هيئة مؤتمر نزع السلاح عن الأمل في أن تتمكن المنظمة غير الحكومية، في سياق هذا الموعد الاستثنائي والفريد والرمزي، من قراءة بيانها بصورة مباشرة أمام المؤتمر في تلك المناسبة الخاصة.

وبعد أن ذكرت ما تقدم، سأقرأ عليكم الآن رسالة موجهة إلى مؤتمر نزع السلاح من المشاركين في الحلقة الدراسية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وأود أن أشير إلى أنه كان بالمستطاع قراءة هذه الرسالة في الجلسة العامة اليوم، أي قبل يومين من موعد اليوم الدولي للمرأة، أو في الجلسة العامة لليوم الثالث عشر، أي بعد خمسة أيام من موعد اليوم الدولي للمرأة. وارتأتى الرؤساء أن من الأفضل إحضارها وقراءتها في الجلسة العامة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

"في عام ١٩٧٥ اعترفت الأمم المتحدة للمرة الأولى باليوم الدولي للمرأة، الذي كانت النساء تحتفلن به منذ عام ١٩٠٩ على الأقل، ويرتبط اليوم الدولي للمرأة بصورة تقليدية بمشاركة المرأة في العمليات السياسية من أجل السلام والعدل. وفي هذه السنة يحتفل المجتمع المدني في أرجاء العالم باليوم الدولي للمرأة وذلك بالاحتجاج على الحرب، وشن الحملات من أجل نزع السلاح النووي والمطالبة بالمشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات على جميع مستويات. وعلى غرار ما اعتدنا على القيام به منذ عام ١٩٨٤، نعلن عن أصوات النساء أمام مؤتمر نزع السلاح.

"تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرارات الدولية. وتتسم مشاركة المجتمع المدني في تشكيل عالمنا وفي حماية أغلى أفكاره وقيمه بالحيوية. ومع أن الحكومات تظل صانعة القرارات في نهاية المطاف، تُمكن المنظمات غير الحكومية المواطنين في أرجاء الكرة الأرضية من تقاسم العملية السياسية وإسماع صوتهم. وجرى التسليم بدور منظمات المرأة، بصفة خاصة، بوصفه لبنة أساسية للأمن المستدام - ولا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ الصادر عام ٢٠٠٠.

"وحسبما لاحظت ورقة العمل الكندية لعام ٢٠٠٣ عن مشاركة المنظمة غير الحكومية في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، المنظمات غير الحكومية المعنية بتزع السلاح النووي تسهم مساهمات

رئيسية في تكوين ورعاية اهتمام الجماهير ومن ثم الإرادة السياسية، وتعزيز القوانين العالمية، وتعزيز الشفافية، ورصد الامتثال، وتشكل فهم الجماهير، وتقديم تحاليل الخبراء.

"وفي عام ٢٠٠٤، أتيح للمنظمات غير الحكومية المزيد من الخيارات للتفاعل الرسمي مع مؤتمر نزع السلاح. وكما رأيتم في هذا الصباح، نستطيع أن نوزع وثائقنا أمام قاعة المؤتمر، مرتين في السنة. ونستطيع أن نقدم وثائق مثل الوثائق الرسمية للمؤتمر. وفي السنة الماضية، قدمت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية جرداً نووياً نموذجياً لتقديم البيانات الأساسية الضرورية للتفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. وقدم مجلس غرين بيس الدولي نموذجاً لمعاهدة للمواد الانشطارية. المنظمات غير الحكومية تشعر بالحرية لتقديم الغذاء من أجل الفكر، أفكار يمكن أن تخلص مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود ويمكن أن تشجع على التوصل إلى حلول خلاقة للتحديات التي تواجه الأمن الدولي.

"ولا يزال مؤتمر نزع السلاح الهيئة العالمية الوحيدة للتفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح. إنه الهيئة الوحيدة التي تجلس فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية - كل من الدول المعترف بها بموجب معاهدة عدم الانتشار والدول التي ما تزال خارج المعاهدة - وأن تتوصل إلى اتفاقات بشأن زيادة أمننا الجماعي. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قراراتها. وبعد خمسة أشهر من التدمير الأمريكي لهيروشيما وناغازاكي، لم تكن ثمة مفاحة في أن يسعى هذا القرار إلى معالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية. وطالب الجزء الأول من القرار الأول بوضع خطط لإزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها لتصبح أسلحة دمار شامل من الترسانات الوطنية. ستون عاماً مضت ولا تزال بلا خطة. أنتم، الوفود في هذه القاعة، المخولون بوضع تلك الخطة، وبتخاذ خطوات لتنفيذها.

"وأثناء الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ بدا وكأن مؤتمر نزع السلاح يواجه خطراً: إما أن يبدأ العمل أو أن العمل سيغادر ويبدأ في مكان آخر. ويبدو لمن هم خارج المؤتمر أنه يعزى إلى تلك المبادرة الخاصة، أن بدأت هذه الهيئة تعمل. ونحن ندرك تماماً العمل الخلاق والواعي الذي قام به الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٦ والتعاون المستمر والعمل الجيد الذي يقوم به فريق الرؤساء الستة في هذه السنة الذي دفع أيضاً هذه الهيئة إلى العمل. ونحن نعلم أن ذلك ليس بالأمر اليسير؛ بيد أننا لا نستطيع أن تعزى اللوم بعد الآن إلى "الافتقار إلى الإرادة السياسية" عن عدم إحراز أي تقدم للمضي قدماً إلى الأمام. الآن أنتم تحضرون أنفسكم بالفعل للحظة السياسية السانحة. الآن هو وقت الاستعداد لأداء العمل القانوني والتقني الأساسي. هذه فرصة سياسية أخرى - على غرار الفرصة التي أتيحت في عام ١٩٩٢، عندما أعلن عن نهاية الحرب الباردة، أو في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، عندما لم تكن هناك سوى دولة واحدة تمتلك فعلاً أسلحة نووية - ستسبح في الموعد المناسب. وإذا لم يُنجز العمل التحضيري بشأن جميع القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ستضيع تلك اللحظة السياسية أيضاً.

"هذه الهيئة مَحولة للقيام بمهام محددة، ولم تنجزها حتى الآن. وبالرغم من اكتمال التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. لقد أُجريت مناقشات كثيرة، ووضع مشروع نص لمعاهدة للمواد الانشطارية، ومع ذلك لم تُجر مفاوضات. وتزداد الحاجة إلحاحاً يوماً

بعد يوم إلى وضع معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومع أنه يمكن تقديم أي بند في جلسة عامة في أي وقت، من الضروري تماماً أن تعملوا جميعاً أنتم الـ ٦٥ عضواً لتنجزوا ما حولتم لأدائه. وربما ينبغي أن تبحثوا فيما تحتاجون إليه لكي يتسنى لكم أن تكونوا قادرين على الجلوس والتفاوض. ما الذي يمنعكم من القيام بذلك؟ ربما، لو بحثتم في كل نقطة من تلك النقاط بصورة منفردة، لتبين لكم أنكم تتفوقون على نقاط تفوق إلى حد كبير ما كنتم تظنون أنكم اتفقتم عليه.

"الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، تعاون جديد يتألف من خبراء مستقلين في المجال النووي يتنمون إلى ١٥ بلداً بما في ذلك البلدان المسلحة بالأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، على حد سواء، اقترح عدداً من البنود التي يمكن أن تعزز المناقشات ثم التوصل في النهاية إلى إجراء مفاوضات في هذه الهيئة بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. وتشمل هذه البنود: إعلانات من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مخزونها الإجمالية من المواد الانشطارية التي يمكن أن تعد أساساً لزيادة التخفيضات المتوازنة في ترساناتها النووية؛ وتدابير للحد من انتشار المصانع الوطنية لإثراء اليورانيوم وإعادة تجهيز الطرد المركزي لليورانيوم؛ والقضاء التام أو القضاء شبه التام على استعمال اليورانيوم العالي الإثراء بوصفه وقوداً للمفاعلات. مما من شأنه أن يجد من خطر وقوع اليورانيوم العالي الإثراء في أيدي الإرهابيين النوويين المحتملين.

"وهناك خطوات أخرى يمكن أن تُتخذ من جانب واحد، وأن يُبلغ عنها في هذا المحفل، للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح هذا. يطالب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠ جميع الدول الأعضاء بأن تجرّم الأنشطة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل التي تنفذها أطراف غير تابعة للدول. وينبغي أن تزيد البرلمانات الوطنية - مدعومة بحكوماتها - جهودها وتعتمد قوانين وطنية تمنع وتجرم جميع أشكال الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية، وتوسع نطاق هذه التشريعات لتشمل الأطراف الفاعلة التابعة للدول. أنشطة الأسلحة النووية غير أخلاقية وغير قانونية ويتحتم محاسبة مرتكبي هذه الأنشطة. ومن شأن اتخاذ هذه الإجراءات، وإبلاغ النتائج والتحديات وأوجه النجاح لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي إلى بناء الثقة ويظهر النذر اليسير "من حسن النية".

"وهناك أيضاً عدد من الأسئلة التي ينبغي النظر فيها عند بحث طريقة المضي قدماً من أجل تحقيق أمننا الجماعي.

"دعونا ننظر للحظة إلى بعض ترتيبات الأمن الإقليمية الحالية في العالم. اجلسوا لبرهة، وفكروا كم عدد الدول المشمولة باتفاق ما ثنائي أو إقليمي أو متعددة الأطراف للمشاركة النووية. كم عدد الدول الممثلة في هذه القاعة ذاتها التي تقع تحت مظلة نووية؟ كم منكم يوجد في منطقة خالية من الأسلحة النووية؟ وبما أن ضمانات الأمن تمثل إحدى القضايا الأساسية قيد المناقشة في هذه الهيئة، من الأهمية مراعاة هذه المظلات والتفكير للحظة في القيمة الفعلية لهذا النوع من التقاسم. هل فعلاً توفر الحماية بأسلحة نووية مملوكة لشخص آخر الأمن لدولتكم على الأجل الطويل؟ وما هي التنازلات؟ وماذا يتعين على الدولة أن تتخلى عنه لكي تحصل على هذه الحماية؟ وعندما جرى التسليم بأن أوان الأسلحة

النووية بوصفها أسلحة عسكرية قذرات، كيف يكون لها بأية حال وثاقة صلة، على سبيل المثال، بالعلاقات عبر المحيط الأطلسي (على غرار ما عليه الحال في اتفاقات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟

"يتعين علينا أن نوضح للناس والقادة في كل مكان أن جميع الأسلحة النووية متساوية. كلها جميعاً أسلحة إرهاب وينبغي النظر إليها، دون استثناء أو تحديد، بوصفها أسلحة لا أخلاقية وغير قانونية وغير شرعية في جميع السياقات ولجميع الأغراض.

"وهذه الهيئة أيضاً محفل لبناء الثقة. هنا في هذا المحفل تُتاح الفرصة للدول لتبادل المعلومات، وتزيد شفافيتهما الوطنية، ولا سيما بشأن الأسلحة النووية وأجهزة أخرى ذات صلة. وبهذه الروح المتمثلة في زيادة الشفافية نقترح بأن تستفيد الدول باتفاق مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن متطلبات الإبلاغ. مؤتمر نزع السلاح، هيئة جيدة لبناء الثقة وزيادة الشفافية، ويمكن القيام بذلك حينما تقدم الدول إلى المؤتمر تقارير موضوعية تتضمن تفاصيل يمكن قياسها للخطوات المتخذة لتنفيذ التزاماتها بشأن نزع السلاح، بدلاً من بيانات إعلانية: ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المذكورة في المرفق الثاني (لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، بصفة خاصة، أن تقدم تقارير رسمية؛ وسوف تزيد الشفافية بقدر ما يتعلق الأمر بزيادة مشاركتها في هذه الممارسة؛ ويتعين أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بصفة خاصة، تقارير عن ممتلكاتها الوطنية من الرؤوس الحربية، داخل حدودها الوطنية وخارجها، على حد سواء؛ والمواد الانشطارية؛ والحالة التشغيلية للأسلحة النووية؛ ومبادرات نزع السلاح واستراتيجيات الحد من الأسلحة؛ والنظرية الاستراتيجية؛ وضمانات الأمن.

"آنئذ تحقق هذه التدابير عدداً من المقاصد. سوف تزيد الثقة في أن يُنظر إلى الالتزامات المتعهد بها بموجب القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار نظرة جادة. وسوف تُوجد إحساساً بالأمن وتبدأ التبادل مما من شأنه أن ييسر إجراء المفاوضات بطريقة صريحة وشفافة. ويشمل ذلك اشتراط أن تقدم جميع الدول تقييماً عاماً لأثر نزع السلاح إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة يُرفق بأية استثمارات مُزمعة في المرافق والقدرات النووية ذات الصلة بتطوير أو صيانة الأسلحة النووية أو إنتاج المواد الانشطارية.

"إن لم يكن هنا، فأين؟ أوضح الدكتور كيم هاولز من المملكة المتحدة، في بيانه الأخير، أن مرونة إطار عمل مؤتمر نزع السلاح هي التي يسرت إجراء مناقشة بشأن الألغام الأرضية وأدت في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة حظر الألغام. بيد أن من الملائم أن نتذكر، خلال هذا الأسبوع الذي يصادف الذكرى السنوية، أن التفاوض بشأن اتفاقية الألغام الأرضية لم يجر في هذه الهيئة. ولم يكن بمسْتَطاع هذه الهيئة أن تمضي قدماً بشأنها. وفي بعض الأحيان، يتعين علينا أن ننظر إلى أماكن أخرى لنضع القوانين العرفية التي تحقق إخراج معاهدات كهذه إلى حيز الوجود.

"ونحن نرى مرة أخرى هذا النوع من الحركة فيما يتعلق بالذخائر العنقودية. إعلان ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الذي وقّعت عليه ٤٦ دولة في أوسلو يعد خطوة تقدمية إلى الأمام ونعبر عن

موافقتها على هدف عام ٢٠٠٨ لإبرام اتفاق جديد يحظر الذخائر العنقودية التي تسبب أضراراً غير مقبولة للمدنيين. ونأمل في أن يتقدم هذا الهدف خطوة أخرى، ويحظر الذخائر العنقودية مباشرة.

"غير أنه أُتيحت لهذه الهيئة، مؤتمر نزع السلاح، الفرصة لتقديم هدية عظيمة إلى البشرية - عالماً خالياً من الأسلحة النووية. ففي هذه القاعة ذاتها تجلسون جميعاً يا من تمتلكون الأسلحة النووية. وفي هذه القاعة ذاتها يتعين تقديم الهدية لأجيال المستقبل. وفي عام ٢٠٠٥، في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، قدم ممثلون عن الشباب بياناً أمام المؤتمر. نقدم مقتطفات منه؛ على أمل أن تذكركم بالبشر الذين يعتمدون على أعمالكم.

"نحن نسألكم: ماذا تعزمون تقديمه لنا، نحن الجيل القادم؟ هل ستقدمون لنا عالماً نزع السلاح فيه موجود على الورق في حين تُصرف البلايين لتطوير آخر ما وصلت إليه تكنولوجيا الحرب ووسائل القتل الشامل؟ هل ستقدمون لنا دولاً، بالرغم من أنها توزع وتطور أسلحتها النووية الخاصة بها، تسارع إلى الدخول في الحرب عندما يبدو أن الأعداء يحصلون على أسلحة ماثلة؟ أم أنكم ستعطوننا عالماً متحداً بموجب دستور مشترك يجد من الأسلحة العسكرية ويزيل تماماً إمكانية حدوث محرقة نووية؟ هل سيكون باستطاعتكم أن تشرحوا خياركم بضمير حي لأبنائكم وأحفادكم؟ هل تستطيعون أن تفسروا لنا كيف تتمكن أقلية ضئيلة من أن تحول تماماً دون إجراء المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية؟ هل تستطيع هذه الأقلية المكونة من حكومات أن تدعي بأنها رائدة القيم الديمقراطية؟

"تذكروا مرة تلو المرة ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة! لقد تحددت أهم أعمالكم والتزاماتكم ومسؤولياتكم في تلك الديباجة: أن نُنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن ذلك غير مستطاع إذا ورثتمونا عالماً مليئاً بالأسلحة النووية. نحن نطالب، باسم جميع الأطفال في عالمنا الواحد، بالقضاء الفوري غير المحدد والتام على جميع الأسلحة النووية من أجل رفاهية البشرية ومن أجل مستقبلنا المشترك. ونحن على استعداد للمضي قدماً نحو عالم أكثر سلاماً وأمناً من أجل مستقبلنا المشترك!

"هل أنتم مستعدون للانضمام إلينا؟"

تلك كانت الكلمة التي قدمتها الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلام (جزء من لجنة المنظمات غير الحكومية في جنيف المعنية بوضع المرأة).

(تكلّم بالإسبانية)

باسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي أنا شخصياً، أعرب عن الشكر للمشاركين في الحلقة الدراسية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة على رسالتهم وعلى جهودهم التي لا تعرف الكلل والحازمة في مجال الدعوة لتزع السلاح وإقرار السلام والأمن للجميع.

وحسبما تتذكرون، اعتمد المؤتمر في عام ٢٠٠٤ مقررًا عن تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في أعمال المؤتمر، تنص الفقرة ٣ منه على أنه يحق للمنظمات غير الحكومية أن تتيح لأعضاء المؤتمر، على نفقتها الخاصة، مطبوعات خارج قاعة المؤتمر، مرتين في كل دورة سنوية. وعملاً بذلك المقرر، نظمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتزع السلاح اليوم معرضاً لموادها المكتوبة في الردهة خارج قاعة المجلس. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتزع السلاح التي مقرها جنيف على هذه المساهمة الأخرى في جهودنا المشتركة في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وعلى دعمهم وإلهامهم الفكري في هذا الصدد المعروفين جيداً والحائزين على التقدير على نطاق واسع. وأود أيضاً بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، أن أعرب عن الشكر للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية على جهودها المتواصلة في مجال نزع السلاح وعلى مساعدتها للمجتمع الدولي بطرح أفكار جديدة، وأهداف جديدة ومداومات جديدة بشأن هذه القضية الهامة.

تضم قائمتي اليوم أعضاء الوفود التالية أسماؤهم الذين طلبوا الكلمة في الجلسة العامة: أوكرانيا، السفير برشدا، الذي سيدلي بكلمة عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وكوبا، السفير خوان أنطونيو فيرنانديز بلاسيوس، الذي سوف يتكلم عن نزع السلاح النووي؛ وكولومبيا، السفير كلمنسيا فوريرو، الذي سوف يتكلم عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وسويسرا، السفير سترولي، الذي سيدلي ببيان عام؛ وبيرو، السيد بلفان، الذي سوف يتكلم عن نزع السلاح النووي. وأبدأ الآن بسفير أوكرانيا. أرى وفد باكستان يطلب الكلمة.

السيدة جانوجا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): لم أقصد مقاطعة حديثكم يا سعادة الرئيس، ولكن قبل أن نبدأ أعمال المؤتمر، أود أن أطرح تعليقاً باسم مجموعة الـ ٢١ فيما يتعلق بالبيان الذي قرأته على مؤتمر نزع السلاح والذي قدمته الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم.

أود أن تتضمن الوثائق الرسالة الموجهة إليكم باسم مجموعة الـ ٢١. وجاء في الرسالة أن مجموعة الـ ٢١ ترى أن من الملائم أن تدلي الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ببيانها مباشرة أمام مؤتمر نزع السلاح احتفالاً باليوم الدولي للمرأة.

لقد استمعنا باهتمام إلى تعليقاتكم التي طرحتها للتو. ونفهم أن ذلك هو رأي الرؤساء الستة، وثلاثة منهم أعضاء في مجموعة الـ ٢١. ويحدونا الأمل في أن تتمكن في السنة المقبلة، التي تصادف الذكرى السنوية الـ ٢٥ على بدء العلاقات الأولية بين مؤتمر نزع السلاح والمنظمات غير الحكومية، من بحث هذه العلاقة والنظر في هذه المسألة بصورة جادة في السنة المقبلة. ويحدونا الأمل في أن نتوصل في السنة المقبلة إلى وضع ترتيبات جديدة تيسر مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة فعالة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن جزيل الشكر لوفد باكستان، على مداخلته، وأرى أن النرويج تطلب الكلمة.

السيدة لونديمو (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أطلب منك يا سعادة الرئيس، أن تدرج النرويج في قائمة المتكلمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنبدأ إذن بقائمة المتكلمين ونبدأ بإعطاء الكلمة لسفير أوكرانيا، السفير برشدا.

السيد برشدا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي يا سعادة الرئيس أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين لأهنتكم بإخلاص على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا واثق من أن قيادتكم المهنية والحكيمة ستساعد في تحديد أفكار ونهج جديدة لتعزيز وتحسين فعالية مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم استعداد حكومة أوكرانيا لتقديم دعمها وتعاونها على النحو الأوفى من أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

لقد فكر وفد أوكرانيا ملياً بشأن عدم تحقيق تقدم على النحو الصحيح في أعمال مؤتمر نزع السلاح في السنوات الماضية، ولا يسعنا إلا أن نعرب عن بالغ الأسف إزاء هذه الحالة. لقد استمعنا إلى تفسيرات كثيرة، بما في ذلك عدم توفر الإرادة السياسية أو عدم وجود توازن لتناول بطريقة ما اهتمامات الوفود. بيد أننا ننتقل من فهم ضرورة تقديم مساهمة لها شأنها لتحسين بيئة الأمن الدولية. ونعتقد بأن التفاوض بشأن فرض حظر ملزم قانوناً على إنتاج المواد الانشطارية من أجل استخدامها في أسلحة نووية وغيرها من الأجهزة المنفجرة النووية لا يمكن تأجيله بعد الآن.

ولا يرحح أن يمكننا مدى تعقيد معالجة قضايا متعددة في نفس الوقت وبنفس المعدل من إحراز تقدم لعدة سنوات. ونرى فيما يبدو أن القضية ذاتها قد استمرت في الظهور في ما يتصل بمعاهدة منع الانتشار، في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح. ونرى، أن بالمستطاع تقديم مساهمة ملموسة في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية وذلك بالتوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد مهدت دورة مؤتمر نزع السلاح في السنة الماضية الطريق للبدء في المفاوضات في نهاية المطاف، وسيثبت أن الخطة التنظيمية لمؤتمر نزع السلاح في هذه السنة تعد وسيلة ناجحة لهذه البداية. وتعتقد أوكرانيا بأنه لا ينبغي أن تضيع هذه الفرصة. ومن الواضح، أن المناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون معقدة. وبالرغم من ذلك، بالمستطاع تحقيق هدف وضع نهاية لإنتاج المواد الانشطارية.

ونطلب من جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يركزوا على هذه القضية الهامة والعاجلة للغاية ونعرب عن استعدادنا للمشاركة في تطوير اتفاق في المستقبل.

هذه القضية التي ما برحنا نناقشها منذ الشهر الماضي تتناول اهتماماتنا جميعاً. إنها شيء نستطيع أن نتفق عليه. إنها شيء يمكن أن نشعر بالفخر إزاءه. وسيظل أماننا العمل الكثير الذي يتعين أن نقوم به بعد أن نتفق على معاهدة. بيد أن قدراتنا وإرادتنا على تحقيق المزيد من الأعمال ستدعم إلى حد كبير بالنجاح الذي نتوصل إليه الآن في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتطلب حكومتي ألا نضيع هذه الخطة. إنها لبنة بناء لأهداف كثيرة أخرى سوف ننشد تحقيقها. نحن نطالب بالتزام مخلص في المؤتمر للتفاوض الآن بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويظل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية طموحاً رئيسياً وأولوية عليا لبلدي، ولا سيما منذ قرار أوكرانيا الطوعي بالتخلي عن قدرتها النووية.

ونرحب بمشروع المعاهدة الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ونعتبره أساساً جيداً للتفاوض بشأن هذه القضية الهامة. ونضم صوتنا أيضاً إلى أصوات الوفود التي طالبت بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية من أجل استخدامها في الأسلحة النووية، ريثما يتم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن حزنيل الشكر للسفير برشدا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لمندوب كوبا، السيد بينو ألفاريس، الذي سيدلي ببيان عن نزع السلاح النووي.

السيد بينو ألفاريس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يا سعادة الرئيس، بما أن وفدي يتكلم للمرة الأولى خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤولية، وأتمنى لكم النجاح وأؤكد لكم تعاوننا الكامل. وأقدم تهاني لسلفكم، السفارة متشالي، سفيرة جنوب أفريقيا، على الطريقة الممتازة التي أدارت بها مداولاتنا. وبالمثل أثنى على سفير النرويج السيد ويغر سترومن، على العمل الذي أنجزه بصفته منسقا لمداولاتنا غير الرسمية بشأن البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" الذي يتسم بالأهمية في ظل الظروف العالمية الراهنة.

وتولي كوبا موضوع نزع السلاح النووي أعلى الأولويات في ميدان نزع السلاح، حسبما اتفق بشأنه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨. وهذا هو الموقف الذي ما برحت حركة عدم الانحياز تدافع عنه تاريخياً، وأكدته من جديد مؤخراً في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في سياق مؤتمر قمته الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا، كوبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونشر بالفعل الجزء عن نزع السلاح والأمن الدولي من هذه الوثيقة ووزع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح تحت الرمز CD/1811.

ومن الأمور المتناقضة أن تواصل بعض الدول ممارسة الضغط لزيادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على عدم الانتشار الأفقي مما يلحق الضرر بتزع السلاح النووي، في حين أن الطريقة الوحيدة الأكيدة والفعالة لتجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل هي من خلال القضاء عليها قضاء تاماً. وتجري محاولات لإحلال مسائل تتعلق بعدم الانتشار الأفقي محل نزع السلاح النووي ولفرض فكرة أن عدم انتشار الأسلحة النووية هي هدف بحد ذاتها، في حين ينبغي أن ينظر إليها في الحقيقة بوصفها مساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأسمى وهو نزع السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، تُقدّم مبادرات لها آثار خطيرة خارج آلية نزع السلاح التقليدية دون أن تُتاح الفرصة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء للمشاركة في تطوير تلك المبادرات. هذه هي الحالة، على سبيل المثال، فيما يتصل بالمبادرة المسماة بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي أعرب وفدي عن آرائه بشأنها في عدة مناسبات في سياق مؤتمر نزع السلاح.

وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تصرف غير شرعي في ظل أية ظروف وفي أية مناسبة. الفتوى الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ فيما يتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها تعد وثيقة تاريخية في ميدان نزع السلاح النووي، وتشكل سابقة قانونية هامة تتطلب المتابعة على نحو ملائم.

النظريات العسكرية القائمة على أساس امتلاك أسلحة نووية هي نظريات غير مستدامة وغير مقبولة. ويهيئ وجود الأسلحة النووية ذاته وما يسمى بنظريات الردع النووي بيئة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في أرجاء العالم. والحل الوحيد لمنع وقوع كوارث نووية جديدة يكمن في القضاء التام والنهائي على الأسلحة النووية وحظر وجودها ومن ثم حظر استخدامها إلى الأبد.

وبالرغم من السنوات التي مضت على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، لم يتحقق فحسب الهدف الأسمى وهو القضاء التام على الأسلحة النووية، بل تحدث أيضاً حالات ردة جد خطيرة ومثيرة للقلق. ومن الواضح أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تفتقر إلى الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها إلى الأبد.

وفي هذا الصدد، من غير المقبول عدم إحراز تقدم بصدد تنفيذ التعهد الذي لا لبس فيه والذي التزمت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لضمان القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعمل معاً لضمان أن تتوصل الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار التي ستبدأ في نيسان/أبريل من هذه السنة في فيينا إلى نتائج إيجابية في هذا الاتجاه.

وترى كوبا أن اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل متوازن وشامل يتضمن إنشاء لجنة مخصصة لتبدأ التفاوض في موضوع نزع السلاح النووي، مهمة جوهرية ذات أولوية. والمقترحات التي قدمها فريق الـ ٢١ في هذا الصدد المتضمنة في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 تظل سارية المفعول ومفيدة.

وأكدت حركة عدم الانحياز من جديد في مؤتمر قمتها الرابع عشر الذي عُقد في هافانا، كوبا، في عام ٢٠٠٦، طلبها إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يوافق على برنامج عمل متوازن وشامل، وذلك في جملة أمور منها، إنشاء، في أبكر وقت ممكن، لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي وإيلائها أعلى الأولويات. وبالمثل أكدت حركة عدم الانحياز ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج يتألف من مراحل من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية في غضون جدول زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، وطالما لا نحرز تقدماً بشأن ما ذكر أعلاه، لا يمكن بعد الآن تأخير إنجاز صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

في عام ٢٠٠٢، بالرغم من الحالة الدولية الخطيرة والعداوة الدائمة تجاه بلدنا من جانب الدولة الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، الدولة الوحيدة في القارة الأمريكية أصبحت كوبا دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بشكل أفضل باسم ثلاثيلوكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ صادقت كوبا على اتفاق لضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن بروتوكولها الإضافي المقابل له. وتعد هذه الخطوات دليلاً آخر على إرادة كوبا السياسية فضلاً عن التزام بلدنا الأكيد بالقضاء التام على الأسلحة النووية من على سطح الكرة الأرضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر جزيل الشكر ممثل كوبا، السيد بينو الفارز، على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كولومبيا، السفيرة كلمنسيا فوريرو، التي ستدلي ببيان بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيدة فوريرو أو كروس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يا سعادة الرئيس، لقد طلبت الكلمة للمرة الأولى خلال رئاستكم، وأود أن أبدأ بتهنئتك على تولي قيادة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفد كولومبيا لكم بصدق إرشادكم لمداولاتنا.

في السنوات التي أجرى فيها أعضاء مؤتمر نزع السلاح مناقشات مكثفة وتامة بشأن شتى بنود جدول الأعمال، اتخذت كولومبيا على الدوام موقفاً نشيطاً ومرناً صُمم لضمان إحراز تقدم بصدق وضع برنامج عمل. ومن أجل هذا السبب، قلنا في مناسبات عدة، أننا ما زلنا نأمل في أن يسهم عمل الرؤساء الستة المكرس والمتواصل في زيادة ميل الإيرادات نحو الالتقاء عند نقطة واحدة وفي مجالات توافق الآراء.

وما فتئ بلدي يقر سياسة نزع السلاح العام والتام، ويركز في جميع المنتديات والهيئات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية على ضرورة تدمير الأسلحة النووية تدميراً تاماً كوسيلة لضمان القضاء على أخطار الحرب النووية. ووفقاً لذلك، ومع أن كولومبيا ليست بأي حال من الأحوال بلداً نووياً، وبالرغم من أننا لم نطور أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل من أي نوع، شاركننا بنشاط عملاً بمبادئنا في الأعمال الرامية إلى المضي قدماً لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية أيّاً كانت التكاليف.

ونتيجة لذلك، نعتقد بأن مبادرة السفراء الخمسة تعد أداة مفيدة تقدم عناصر قيمة تمكن المؤتمر من المضي قدماً في أعماله. ونعتبر بأنه يتعين علينا أن نواصل العمل والألاً ندخر جهداً من أجل تحقيق الأهداف المحددة لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية - وهما موضوعان أساسيان ينبغي معالجتهما بنفس القدر من الأهمية وعلى قدم المساواة، مع مراعاة السياق الدولي.

من أجل هذا السبب، ثمة قضية تولي كولومبيا أهمية ذات أولوية بتطويرها وهي قضية بدء المحادثات والمفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، التي يمكن أن تقدم مساهمة لها شأنها في تعزيز الأمن الدولي. ونؤكد بأن هناك قدراً أكبر من النضج السياسي في مؤتمر نزع السلاح لمواجهة هذا التحدي وأن بإمكاننا أن نبدأ هذه العملية على الفور.

ونطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة، ويُعد وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية خطوة إلى الأمام نستطيع أن نخطوها للحيلولة دون وقوع هذه المواد في أيدي الإرهابيين.

ونرى بأن معاهدة ممكنة تضع نهاية لإنتاج المواد الانشطارية من أجل الاستخدام في الأسلحة النووية ينبغي أن تكون شفافة، وأن تتناول مسألة المخزونات وينبغي أن تتضمن تدابير تحقق فعالة دون الإضرار بالنتيجة، كما لا ينبغي أن يتم ربط تلك النتيجة بنتيجة مفاوضات أخرى.

وذكرت عدة وفود المثال الواضح القاطع وهو مثال اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أنشأت نظام تحقق فعال، وفي الوقت نفسه، يسّرت بناء الثقة بين البلدان ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذاتها؛ وهيأت الفرص لتبادل أفضل الممارسات بين السلطات الوطنية. ونعتمد بأن أمثلة كهذه تكون مفيدة للمفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. ولاحظنا ونحيط علماً أيضاً مع سرورنا بالمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي مثل الاجتماع الذي عُقد في أوسلو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن الحد من استخدام اليورانيوم العالي الإثراء في القطاع النووي المدني. ونرى أن هذه الجهود تشكل مساهمة إيجابية لوضع معاهدة للمواد الانشطارية، وأيضاً مع مراعاة عدد المشاريع الكثيرة القائمة حالياً في أرجاء العالم لمصانع استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية.

ومن الأهمية التأكيد على الرسالة العاجلة للمضي قدماً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويعلق بلدي أهمية خاصة على النتيجة التي قد نتوصل إليها تدريجياً في كل قضية من هذه القضايا لصالح السلام والأمن الدوليين.

ومن أجل هذا السبب، يعرب وفدي عن سروره للإعلان بهذه المناسبة عن حضور ومشاركة نائب رئيس جمهورية كولومبيا، السيد فرانسيسكو سانتوس، الذي سوف يدلي ببيان أمام هذا المحفل في الأسبوع القادم ليتشاطر معكم موقف بلدي بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أتقدم بجزيل الشكر للسفير فوريرو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير سترولي سفير سويسرا.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر والامتنان للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية على بياهما، المليء بالحنس السليم وباقتراحات عملية محددة. ويظهر هذا البيان بوضوح أن بمستطاع المنظمات غير الحكومية أن تقدم مساهمة مفيدة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقد طلبت الكلمة يا سعادة الرئيس للمرة الأولى خلال الجلسة العامة الرسمية تحت رئاستكم، وأود أن أهنيكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفدي التام لاستمرار العمل فيما بيننا بطريقة سلسلة ومع الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧، وأيضاً المناقشات المواضيعية بإرشاد المنسقين السبعة.

ومع بداية الجولة الثانية من المناقشات بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالنا، أود في هذه المرحلة أن أشكر وأهنئ السفراء سترومن، وتريزا وماير على تنسيقهم الملتزم والحماسي جداً للبنود الأول والثاني والثالث من جدول الأعمال. وإذا سمحتم لي، سأركز اليوم على هذه البنود ذاتها.

أولاً، يود وفدي أن يتطرق لجوانب معينة نرى بأنها ضرورية نظراً لاستئناف دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو وفي هذا الصدد يتعين علياً أن نتذكر بأن الدورة السابقة التي انتهت في نيويورك في عام ٢٠٠٥ كانت محيية للآمال، لأن الدول الأطراف غادرت نيويورك دون أن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة موضوعية ختامية. ومنذ ذلك الفشل شهد العالم تطورات شتى في مجالي الانتشار والاستخدام المدني نود أن نذكرها بإيجاز.

في ميدان الانتشار، يوضح آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرة أخرى، أن الوكالة ليست في موقف يسمح لها بإظهار الطبيعة المحددة لبرنامج إيران النووي. وتصرح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه لن يكون بالمستطاع حسم المسائل المتبقية فضلاً عن المسائل الجديدة إلا من خلال تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وما زلنا مقتنعين بأنه بقدر ما يتعلق الأمر بالقضية الإيرانية، لن تحسم هذه القضية إلا بحل دبلوماسي لصالح السلام والأمن الدوليين.

وعلى النقيض من ذلك، بدأت تطراً على الحالة في شبه الجزيرة الكورية، تطورات إيجابية بقدر أكبر في الأسابيع القليلة الماضية بسبب وجود خارطة طريق لحل كامل يتم على مراحل للأزمة من خلال تنفيذ البيان المشترك لعام ٢٠٠٥. ولذلك تشجع سويسرا الدول المشاركة في المحادثات السداسية الأطراف على مواصلة جهودها.

وفيما يتعلق بتزع السلاح، في هذا المناخ الذي يتسم بعدم اليقين ترى سويسرا أن قرارات دول معينة حائزة للأسلحة النووية بتخصيص أموال لتطوير تلك الأسلحة أو لاستبدالها تتناقض مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لأنها تحد من فرص نزع السلاح النووي في العقود القادمة. وفي الوقت نفسه، تُضفي هذه الدول المزيد من الأهمية على الأسلحة النووية، ولا يسفر ذلك عن تقديم أي شيء لتسهيل الجهود الرامية إلى الحد من جاذبية هذه الأسلحة لدول أخرى قد تفكر في حيازتها.

وفي مجال الاستخدام المدني، لاحظنا منذ عدة سنوات أن إنتاج الطاقة من الوقود النووي أصبح هدفاً لعدد متزايد من الدول. ونتيجة لذلك، سوف تزيد أخطار انتشار الأسلحة النووية بدرجة كبيرة في المستقبل القريب، وهذا الجانب من القضية النووية سوف يؤدي دون شك دوراً هاماً في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التي سوف تستأنف في هذه السنة. وتدرك سويسرا أخطار هذا التطور. الأمر الذي يتطلب طرح مبادرات تستجيب لطلبات عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي فضلاً عن تطبيق الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ما هي توقعاتنا، للدورة الجديدة التي سوف تقودنا إلى مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠؟ أولاً وقبل كل شيء، يود وفدي أن يشير إلى أن سويسرا تواصل النظر إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها أداة ضرورية للاستقرار الدولي بالرغم من مواطن ضعفها وأوجه القصور فيها. ولذلك يعلق بلدي أهمية كبيرة على المحافظة على الإنجازات التي حققتها المؤتمرات السابقة وتعزيز تلك الإنجازات. أنا أشير إلى "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ وإلى "الخطوات العملية الـ ١٣" التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، ترى سويسرا ضرورة التركيز بصفة خاصة على المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. هذه القضية جاهزة تماماً للمناقشة في مؤتمر نزع السلاح، ويرى بلدي أنه لا ينبغي لنا أن تدخر جهداً للحفاظ على الزخم السائد في الوقت الحاضر. وفي الختام، تعرب سويسرا عن أملها في أن تحقق الدورة الجديدة التي ستبدأ في فيينا في أيار/مايو والتي من المقرر أن تستمر في السنة القادمة في جنيف إمكانية التغلب على التحديات الراهنة التي تواجهها معاهدة عدم الانتشار وتلي احتياجات الجميع إلى الأمن.

ما فتئت أهمية الفضاء لمجتمعنا تتزايد باستمرار. تطبيقات الفضاء تؤدي دوراً هاماً بصورة متزايدة في ما يتصل بتقديم الخدمات الضرورية فضلاً عن التشغيل السلس لجوانب كثيرة من حياتنا اليومية و/أو الاقتصادية.

وتعد مسألة أمن الفضاء من أجل ذلك، موضوعاً يتطلب اهتمامنا الكامل، الأمر الذي بدأ يظهر بصورة متزايدة خلال المناقشات بشأن البند ٣ من جدول أعمالنا.

حفزت هذه الاعتبارات سويسرا على تأييد قرارات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة التي تتناول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (القرار ٥٨/٦١) وتعزيز تدابير بناء الثقة وبناء الأمن في الفضاء (القرار ٧٥/٦١). وفضلاً عن ذلك يود وفدي أن يعرب في هذا المحفل عن قلقه بشأن التطورات الجارية في الفضاء في الوقت الراهن. وتبرز هذه الحالة مدى الأهمية التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج بها هذه القضية من خلال إجراء حوار منظم وموضوعي في هذه السنة.

ولا يسع سويسرا إلا أن ترحب بالاهتمام الذي يوليه مؤتمر نزع السلاح بمهمة وضع تدابير ترمي إلى توطيد مبدأ استخدام الفضاء في الأغراض السلمية، حسبما تأكد في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، وتدعم جهوده الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتعد الجهود المبذولة لاستنباط تدابير الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء نهجاً مفيداً بصفة خاصة في هذه المرحلة. ويمكن أن تقدم هذه التدابير بعض الإجابات للدول التي تشعر بالقلق إزاء قابلية سواتلها الخاصة بها للتأثر، ويمكن أن تحد من التوترات التي تحفز أولئك الذين يسعون إلى نشر أسلحة في الفضاء.

وينبغي أن نهتم بصفة خاصة، بمهمة وضع قواعد للسلوك تنظم الأنشطة في الفضاء. لقد ظهرت بالفعل وثيقة صلة مدونات سلوك أعدت لبيئات أخرى، ولا سيما البيئة البحرية. ويمكن أن تتضمن وثيقة كهذه تدابير ترمي إلى تحسين تنظيم المرور في الفضاء، ومنع المناورات الخطرة أو حظر المناورات التي يمكن أن تثير الشكوك بشأن نواياها السلمية.

ومن شأن زيادة الشفافية في أنشطة الفضاء أن تجعل بالمستطاع أيضاً تعزيز الثقة، ولا سيما فيما يتعلق بإطلاق السواتل أو مساراتها أو تشغيلها. والصكوك التي يمكن أن نستعين بها موجودة بالفعل، مثل اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي أو مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وفي الحالتين كليهما تثار مسألة التنفيذ وإضفاء طابع العالمية على هذه الصكوك.

وضع تدابير لمنع الحطام الفضائي يعد أيضاً خطوة من شأنها أن تعزز بناء الثقة. وتثير هذه القضية بالفعل خطراً يهدد استخدام الفضاء في الأجل الطويل. وتعمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لوضع مبادئ توجيهية ترمي إلى تخفيف حدة هذه المشكلة، والتي ينبغي أن تقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة لاعتمادها. ونظراً لكبر حجم الحطام الناتج عن استخدام الأسلحة في الفضاء، ولا سيما أسلحة الطاقة الحركية، ينبغي أن يركز مؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة وعلى جناح السرعة على فرض حظر تطوعي ذي صلة بحظر تجارب هذه الأسلحة.

وشئى تدابير بناء الثقة والشفافية التي أشرت إليها للتو تتعلق أيضاً بطريقة أو بأخرى بوظائف وأنشطة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتفسر هذه الحالة بالطبيعة المزدوجة بالضرورة لكثير من

التطبيقات الفضائية، لكونها مدنية وعسكرية، على حد سواء. ولذلك يبدو لنا أن تطوير التفاعل بين مؤتمر نزع السلاح وهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة، من أجل تلك الأسباب مسألة جديدة بالترحيب كما أنها ذات صلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو، السيد بلغان.

السيد بلغان (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، يا سعادة الرئيس، بما أن وفدي يتكلم للمرة الأولى خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيئكم على اضطلاعكم بهذا الدور الهام في الوقت الذي يسعى فيه مؤتمر نزع السلاح، مستعيناً بحلول تصورية، إلى إيجاد حل لحالة الشلل التي حالت دون تنفيذها للمهام التي حول بها أعضاء هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

ومن خلالكم، أؤكد من جديد تقدير ودعم وفدي لمبادرة الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧، الذين قدموا بقيادة الممثلة الدائمة الموقرة لجنوب أفريقيا، جدولاً زمنياً للأنشطة كي يتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن ينفذ مهمته الرئيسية، ألا وهي التفاوض بشأن نزع السلاح، وستسعى بيرو جاهدة، دون أن تثير عقبات إجرائية من أي نوع، إلى المساهمة في ضمان التوصل إلى اتفاق يُمكن المؤتمر من استئناف مسار التفاوض. ويؤكد وفدي من جديد أيضاً مرونته التامة، بروح بناءة نأمل في أن يتشاطرها جميع أعضاء هذه الهيئة المتعددة الأطراف المطوّقة، بغية اعتماد قرار سريع كي يتسنى لنا أن نبدأ عملية تفاوضية هامة في الوقت الحاضر ليستعيد مؤتمر نزع السلاح أهميته.

ونعرب عن امتناننا لبيان الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، الذي تكرمتم بقراءته، يا سعادة الرئيس. وحسبما قيل من قبل في مناسبات شتى وفي محافل شتى، يرى بلدي أن لمشاركة المجتمع المدني في المسائل ذات الصلة بتزع السلاح أهمية كبيرة جداً.

وكما يتذكر بعض الحاضرين هنا، أثناء فترة رئاسة بيرو للمؤتمر توصلت بيرو إلى بعض الاستنتاجات على أساس المشاورات التي أُجريت، فضلاً عن الردود التي وردت على الاستبيان الذي وزعناه على جميع الوفود خلال فترة ما بين الدورات، وأود في هذا المنعطف أن أقدم موجزاً مختصراً. في الوقت الذي صرح فيه وفدي بأن مجموعة الحلول، بجميع تنوعاتها الممكنة، التي أُجريت على أساسها العمل لعدة سنوات بشأن اقتراحات مختلفة تتعلق ببرنامج العمل، كانت هي فيما يبدو سبب الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح. ولذلك يعتبر وفدي، في ظل الظروف الحالية - التي لم تتغير، بل إنها في الواقع زادت حدة - أن من الضروري أن يعيد جميع أعضاء المؤتمر النظر في النهج قيد البحث. ونحن مقتنعون بأن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تمثلت في العمل المتسق الذي قام به رؤساء عام ٢٠٠٦، فضلاً عن تعيين أصدقاء الرؤساء.

وقبل أن أتناول الموضوع الرئيسي في بيان بلدي هذا، أود أن أشير، وترد ذلك ببساطة إلى ما ذكره وفد كوبا الموقر، إلى أن بيرو أعربت عن تحفظ عام يتعلق بجزء نزع السلاح والأمن الدولي لأن ذلك لا يتمشى مع السياسة الخارجية لبلدي في هذا المجال. ووزع هذا التحفظ على أعضاء المؤتمر في الوثيقة CD/1812.

وبهذه المناسبة أود أن أشير بصفة خاصة إلى موضوع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهما عمليتان متصلتان من الناحية الموضوعية تعزز كلاهما الأخرى بصورة متبادلة. وفي السنوات الأخيرة، علمنا بالبرامج غير المشروعة لإنتاج وحياسة أسلحة الدمار الشامل التي يشترك فيها ليس فحسب الدول بل أيضاً شبكات

أطراف فاعلة غير تابعة لدول. يواجه العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ليس فحسب ميولاً إلى انتشار الأسلحة النووية بل يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لسلوك غير عادي، وهذا أقل ما يُقال، مثل سلوك الدولة التي شجبت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثم أجرت اختبارات نووية فضلاً عن وسائل الإيصال. ويواجه العالم أيضاً خطر احتمال حصول الإرهابيين الدوليين على أسلحة الدمار الشامل.

وفي عام ١٩٤٧، استهلكت نشرة علماء الذرة رسم ساعة يوم القيامة على غلافها. وخلال ما يزيد عن خمسين سنة كان ذلك بمثابة إيضاح للخطر النووي الوشيك إنه إيضاح يحاول أن يصور الوضع الدولي المتغير. لقد تحركت عقارب الساعة ١٩ مرة وتبين أن الوقت الآن خمس دقائق قبل منتصف الليل، نتيجة للأحداث المؤسفة والمستحقة للشجب التي حدثت في السنة الماضية. ومن دواعي السخرية بعد ما يزيد عن ١٥ سنة من نهاية الحرب الباردة، أن الساعة اقتربت فحسب إلى منتصف الليل أربع مرات، في الأعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٨١ و ١٩٨٤.

وينبغي أن يكون ذلك سبباً يحث المجتمع الدولي على الاستجابة بصورة عاجلة لتعزيز وضمان التطبيق الفعال للمعاهدات الدولية المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن البدء على الفور في مفاوضات تيسر اتخاذ خطوات عملية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. ومن الواضح، نظراً لعدم إمكانية التنبؤ الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على نحو منذر بالخطر، ينبغي أن تتمثل الاستجابة المسؤولة والمؤسسية في تطوير وتوطيد إطار عمل أمني متعدد الأطراف. ولكننا على النقيض من ذلك نشهد إضعافاً تدريجياً للنظام القانوني لعدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه ليست فحسب نتيجة الأحداث التي أشرت إليها للتو، ولكنها تُعزى أيضاً إلى سلوك دول تناضل لتحاكي التزاماتها التعاقدية وتصرفات آخريين بدأوا في تغيير سياساتهم النووية.

واسمحوا لي، أن أقدم استطراداً موجزاً لبعض ما تعتبره بيرو صكوكاً متعددة الأطراف ذات صلة بموضوع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وكما قلنا في مناسبات كثيرة، يعتقد بلدي بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الأساس في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي بوضوح خطوة ضرورية لتحقيق الهدف الأسمى وهو هدف نزع السلاح النووي العام والكامل.

وعندما عرضت معاهدة عدم الانتشار للتوقيع عليها في عام ١٩٦٨، تقرر التزامان أساسيان. أولاً، لا ينبغي أن تحصل أي دولة غير حائزة، للأسلحة النووية على تلك الأسلحة أو تساعد في حيازتها. وثانياً، مُنحت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية حقاً مؤقتاً للاحتفاظ بتلك الأسلحة، بشرط أن تفكك ترساناتها النووية بصورة تدريجية. وينبغي الوفاء بهذين الالتزامين كليهما على النحو الأوفى.

بيرو، البلد الملتزم بمعاهدة عدم الانتشار منذ البداية وأودع صك مصادقته عليها في ٣ آذار/مارس ١٩٧٠، يُعرب عن الأسف الشديد لأن مؤتمر الاستعراض الأخير لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية. وكنا نود أن نرى صدى للمناقشات السارة التي أُجريت في سياق الاجتماع. ووفقاً لذلك، يحدونا الأمل في أن، تسفر عملية الاستعراض التي سنستهلها في نيسان/أبريل من هذه السنة، عن استئناف تعزيز جميع جوانب المعاهدة وسوف نكافح بنشاط لضمان تحقيق ذلك.

وثمة جانب من هذه الجوانب الهامة وهو تعزيز آليات من أجل مراقبة ونقل التكنولوجيا، مما من شأنه أن ييسر أعمال حق استخدام الطاقة النووية من أجل أغراض سلمية إعمالاً تاماً، كما ورد في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتنتظر بعض البلدان النامية بعين الريية إلى وجود فريق الموردين الدوليين الذي يرصد نقل ما يعتبر تكنولوجيا مزدوجة الاستعمال إلى دول أخرى أطراف في معاهدة الانتشار، ولكن ربما يستعاض بهذا الفريق بوصفه أساساً لإنشاء فريق أكبر ييسر زيادة مشاركة دول تلتزم بالأمن الدولي في اتخاذ القرارات بشأن نقل التكنولوجيا. ويتعين علينا أن نجد آليات ابتكارية وأصلية تُيسر هذه المشاركة على نحو أكثر إنصافاً.

وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أن بالمستطاع تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكون القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية بهدف زيادة التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية من أجل أغراض سلمية. ونعتبر أن التحديات والحقائق الجديدة تتطلب إجراء استعراض للدور الذي يتعين أن تقوم به هذه الوكالة الهامة في المستقبل في مجالات الأمن المادي للنفايات النووية، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والتحقق من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من بين أمور أخرى. وكدليل يوضح شفافية بيرو التامة في هذه المسألة، وقعت في عام ١٩٩٩ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو صك ييسر تعزيز وزيادة فعالية النظام فضلاً عن المساهمة في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية.

وثمة خطوة هامة أخرى على هذا الطريق الطويل نحو نزع السلاح العام والكامل وهي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على الفور، وترى حكومتنا أن هذه المسألة ضرورية. وصادق عليها كونغرس بيرو في عام ١٩٩٧، ونأمل في أن تسارع الدول المذكورة في المرفق الثاني بذلك الصك التي لم تصادق عليه حتى الآن إلى أن تبادر بالمصادقة عليه في المستقبل القريب. وسيكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة حاسمة لمنع تطوير الطاقة النووية المستمر من أجل أغراض شبه حربية.

وبالمثل، وكما قلنا في مناسبات شتى وفي محافل شتى، يشكل تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية أيضاً خطراً رئيسياً يتعين علينا أن نتصدى له. وبدون وسائل إيصال تفقد الأسلحة قدراً كبيراً من قيمتها. وفي هذا الصدد، وقعت بيرو، إيماناً منها بالتزاماتها التي لا لبس فيها لترع السلاح، على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وهي على استعداد لتطوير هذا الصك أكثر من ذلك.

وسيواصل بلدي، مع أخذ ما تقدم في الاعتبار، إعلان المبادئ العامة الناظمة لسياستنا الخارجية المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويطلب إلى جميع الدول في المنظومة الدولية أن تمتثل لجميع التزاماتها.

بيد أننا على علم بأن النهج الإضافي هو أكثر النهج ملاءمة للخطوات العملية للبدء في العمل الموضوعي الذي سيؤدي إلى حلول حقيقية للمشاكل التي أثارها التطورات على الساحة الدولية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن البدء على الفور في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية مسألة ضرورية. ومرة أخرى يؤكد وفدي من جديد مرونته فيما يتعلق بإنشاء هيئة فرعية تابعة للمؤتمر لكي تنظر في هذا الموضوع الهام دون شروط مسبقة من أي نوع، وبطبيعة الحال، على أساس فهم، أن جميع المواضيع التي تثيرها الوفود بأي طريقة خلال المفاوضات ستعالج على النحو الصحيح.

وأعتقد أيضاً بأن أي صك دولي ملزم قانوناً في المستقبل بشأن موضوع المواد الانشطارية لا بد أن يحقق هدفاً مزدوجاً أي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. الأمر الذي من شأنه أن يلبّي أولويات الأمن للمجتمع الدولي كله. إن موقف بلدي بشأن شتى عناصر معاهدة محتملة معنية بالمواد الانشطارية معروف جيداً لأنه ذكر في هذا المحفل في مناسبات سابقة. وعلى أية حال أستطيع أن أصرح بأنه مماثل جداً لما ذكرته سفيرة كولومبيا الموقرة منذ لحظات قليلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو على بيانه المطول والموضوعي و...

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لسفير النرويج السفير سترومن.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أعرب يا سعادة الرئيس، عن تقديري البالغ لبيان المنظمة غير الحكومية الذي أدليت به أنت للتو في بداية هذه الجلسة. وتعلق النرويج أهمية كبيرة على الإجراء ذي المغزى بين المجتمع المدني والحكومات. ونعتقد بأن هذا الحوار ضروري كي نتصدى بصورة ملائمة للتحديات الكبيرة التي نواجهها في الوقت الحاضر.

وينطبق هذا أيضاً على التحديات ذات الصلة بتزع السلاح والأمن. ونأمل في أن تقدم الدعوة في المستقبل إلى ممثلي المجتمع المدني ليساهموا بصورة عادية في جهود هذه الهيئة. وعندما يبدأ مؤتمر نزع السلاح في العمل مرة أخرى، سيكون من المفيد تلقي آراء ونصيحة الخبراء من المنظمات غير الحكومية ومن الأوساط الأكاديمية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتمكن ممثلوا المجتمع المدني من تبادل اهتماماتهم مع المؤتمر على أساس منتظم. ونأمل في أن تتفاعل مباشرة مع ممثلي المجتمع المدني ونستمع إلى آرائهم منهم أنفسهم. وبالرغم من أننا استمتعنا بقراءتك لبيان المنظمة غير الحكومية، يا سعادة الرئيس، نرى أن هذه ممارسة جد شاذة ويصعب فهمها. وينطبق الشيء نفسه على الرابطة غير الواضحة إلى حد كبير التي تربط بين اليوم الدولي للمرأة وبين البيان السنوي للمنظمة غير الحكومية. ونأمل في عدم الربط بين هذين الحدثين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج كثيراً على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية السيد عبد المولى النقري.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، اسمحوا لي أن أعبر عن ترحيبنا وتقديرنا لطريقة إدارة أعمال المؤتمر من موقع الرئاسة. وثانياً، اسمحوا لي أن ننضم ونؤيد ما جاء في بيان السيدة مندوبة باكستان فيما يتعلق بالبيان وإشراك المنظمات غير الحكومية. وثالثاً، اسمحوا لنا أن نعرب عن تقديرنا للبيان الذي تم إلقاؤه باسم المنظمات غير الحكومية اليوم، والذي نعتقد بأنه بيان هام وشامل. وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أؤكد على ما جاء في بيانكم من موقع الرئاسة حول الأمل في أن يكون العام القادم أكثر ربما أملاً أو وعداً بإسهام أو بإشراك هذه المنظمة في أعمالنا.

وفي هذا السياق أيضاً نعبّر عن أملنا في أن يتم تطوير المقرر الخاص بإشراك المنظمات غير الحكومية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤ لفتح الباب نحو مشاركة أوسع للمنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه، وبذلك نكون قد وصلنا إلى نهاية قائمة المتكلمين اليوم. هل يرغب أي وفد في أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يرغب أحد، سأبلغ المؤتمر ببعض المعلومات الهامة من وجهة النظر التنظيمية.

أولاً، أود أن أبلغكم بأن الرغبة الجماعية التي أعربنا عنها في بداية دورة عام ٢٠٠٧ بزيادة مشاركة الممثلين السياسيين البارزين في مؤتمر نزع السلاح والاستفادة بأسبوع ١٢ آذار/مارس، وهو الأسبوع الذي سيعقد فيه أيضاً الجزء الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان في قصر المؤتمرات، تمخضت عن نتائج إيجابية، وأود أن أقول لكم إن بوسعنا أن نشعر بالفخر إزاء النهج الذي اتبعناه. وأود أن أبلغ الاجتماع بأنه قد تأكد بالفعل حضور ١١ شخصية بارزة في أسبوع ١٢ آذار/مارس، وأوجه الدعوة إلى الوفود لكي تبذل جهداً مع عواصمها بهدف توسيع هذه القائمة، وأبلغكم أيضاً بأن الرئيس لم يدخر جهداً لإفساح المجال لجميع الوفود في أكثر المواعيد ملائمة مع وجود جمهور مستمعين بعدد كافٍ في مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، أود أن أعلن بأن وزيرة الخارجية والتجارة في إكوادور ستدلي ببيان في الساعة ١٥/٠٠ من يوم الاثنين ١٢ آذار/مارس وبعد مداخلتها ستعقد الجلسة غير الرسمية بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونتيجة لذلك ستبدأ الجلسة غير الرسمية بعد ذلك على الفور، ومن المحتمل أن تبدأ في الساعة ١٥/٢٠. وسوف يؤثر ذلك في موعد انعقاد تلك الجلسة ولكن لدقائق قليلة.

وستعقد جلسة عامة استثنائية في الساعة ١٥/٠٠ يوم الاثنين ١٢ آذار/مارس، يعقبها اجتماع غير رسمي للمنسقين حسب ما هو مقرر في برنامجنا.

وسوف نستمع في يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس في جلستنا العامة، إلى نائب رئيس جمهورية كولومبيا، السيد فرانسيسكو سانتوس، وأمين البرلمان والممثل الخاص المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام في أستراليا، ووزير خارجية لاتفيا، ونائب وزير خارجية اليابان، ووزير خارجية بولندا، ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية وممثل سياسي أقدم من فييت نام، لم يتأكد بعد.

وفي الساعة ١٥/٠٠ من يوم الأربعاء ١٤ آذار/مارس وقبل انعقاد جلستنا غير الرسمية بشأن ضمانات الأمن السلبية، سيدلي ببيانين وزير خارجية نيجيريا ونائب وزير خارجية جمهورية كوريا. ونتيجة لذلك، سنعقد جلسة عامة استثنائية في الساعة ١٥/٠٠ من يوم الأربعاء ١٤ آذار/مارس، سيدلي فيها ببيانين، وأكرر، وزير خارجية نيجيريا ونائب وزير خارجية جمهورية كوريا، وعند انتهاء هذين البيانين، ستبدأ الجلسة غير الرسمية مع المنسق المعني بضمانات الأمن السلبية.

وفي الساعة ١٢/٠٠ من يوم الجمعة، ١٦ آذار/مارس، سيدلي ببيان السيد ميغول أنغل موراتينوس، وزير خارجية إسبانيا. وسننظم في ذلك اليوم جلسة عن الأسلحة الإشعاعية مع المنسق السفير دراغانوف. وستبدأ في الساعة ١٠/٠٠ وتنتهي في الساعة ١٢/٠٠ ظهراً، ثم نواصل الجلسة العامة الاستثنائية ببيان يدلي به وزير خارجية إسبانيا.

وأود أن أبلغ المؤتمر بأنه لن تُعقد جلسة غير رسمية مع المنسق بشأن الأسلحة الإشعاعية في فترة بعد ظهر يوم الخميس ١٥ آذار/مارس، وأن أول جلسة بشأن الأسلحة الإشعاعية في هذه الدورة الثانية من الجزء الأول ستبدأ في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الجمعة، ١٦ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف، كما قلت بالفعل، بأن كل الترتيبات الضرورية ستُعد لضمان التنظيم السلس والفعال للجلسات العامة غير الرسمية المقررة سابقاً لهذا الأسبوع بالذات، ولكن تتوفر قدرة موسعة لإفساح المجال للمتكلمين الإضافيين وهكذا نوضح بجلاء الحيوية التي يكتسبها مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى. ونتيجة لذلك، أناشد الوفود للمرة الأخيرة لتبذل جهداً أخيراً في هذا الصدد.

وأود أن أبلغ المؤتمر بتطورات الإجراءات كي يتسنى التحضير للأسبوع العاشر لمؤتمر نزع السلاح، الذي سَنُعَدُّ فيه تقييماً لوضع إجراءاتنا في كل مجال من المجالات التي يُسَيَّر فيها المنسقون أعمالهم، فضلاً عن توجيه المستقبل لعمل مؤتمر نزع السلاح في السنة القادمة.

وفي هذا السياق، اتفق الرؤساء الستة على أن من المفيد البدء في إجراء محادثات مع كل وفد من الوفود في مؤتمر نزع السلاح، لكي نقف على تصوراتهم بشأن تطور الإجراءات الحالية، ونتيجة لذلك أود أن أبلغكم بأن الرؤساء سيتشاطرون هذا العمل فيما بينهم ليتكلموا مع فرادى الوفود المختلفة على أساس استبيان أُعدَّ سلفاً، إنه استبيان تمثل قيمته وغرضه ببساطة في توجيه أسئلة إلى الوفود على أساس موحد وباستخدام المعيار نفسه، في حين أن تقاسم المهام بين الرؤساء سيمكننا من الحصول على النتائج بنهاية الأسبوع القادم. ونتيجة لذلك، سوف يتصل الرؤساء بمختلف الوفود بعد انتهاء هذه الجلسة العامة على الفور، وإذا لم أسمع اعتراضاً، نأمل في إنجاز هذا "التقييم" بنهاية الأسبوع القادم.

وفي الأسبوع التالي، من المحتمل أن تجري محادثات أخرى على أساس قضايا أو أسئلة محددة للغاية نشأت مثل القضايا أو الأسئلة الجديدة بأكبر قدر من الاهتمام، ونثق في أن العمل من خلال هذه العملية في أسبوع ٢٦ آذار/مارس سيمكننا من الاستماع إلى عرض، تقرير من الرؤساء الستة يُقدم إلى المؤتمر عن الحالة الراهنة وعن احتمالات المستقبل.

وبعد أن ذكرت ما تقدم، أسأل هل يرغب أي وفد في طرح تعليق أو الإدلاء بأي بيان. أعطي الكلمة لوفد الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): في البداية، أود أن أضف صوت الوفد الجزائري إلى ما جاء في كلمة مندوبة باكستان الموقرة بخصوص مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر ونعرب عن الأسف لأن الأمور لم تنضج بعد، ولأن ممثلي المجتمع المدني مجبرون على الاستماع من فوق إلى كلمتهم، ولا يمكنهم حتى الساعة مخاطبة المؤتمر مباشرة. ونتمنى أن نتوصل إلى حل لهذه المشكلة في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بالمشاورات التي سيجريها الرؤساء الستة مع كل الوفود أشرت إلى أن هذه المشاورات ستتم بناء على ورقة استبيان، نتمنى أن نحصل على هذه الورقة قبل بداية المشاورات إذا أمكن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجزائر. وأود أن أبلغ المؤتمر بأن الاستبيان هو للاستخدام الداخلي للرؤساء، بمعنى أنه عند تقسيم العمل فيما بين الرؤساء الستة من الأهمية أن يكون نوع الأسئلة على نحو

متواز، ولنقل، باستخدام نفس المعايير، ولكنه للاستخدام الداخلي بكل ما في الكلمة من معنى. أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): نحترم تماماً رأيكم ورأي الرؤساء الستة، ولكن فيما يتعلق بهذه الورقة أخشى أننا خلال المشاورات سنطلب إتاحة المزيد من الوقت للاطلاع على هذه الأسئلة ودراستها بدقة. ولهذا وبغية عدم إضاعة الوقت أردنا أن نحصل على هذه الورقة قبل المشاورات، ولكن الكلمة الأخيرة ترجع لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجزائر. من الواضح عندما يقدم لك الرئيس، الذي يجري مشاورات مع وفدكم، الأسئلة، أن لكم كل الحقوق وتمتعون بحرية الرد بأية طريقة ترون أنها الطريقة الأكثر ملاءمة وربما تقولون، في حالتكم، أن السؤال يتطلب إتاحة المزيد من الوقت لإجراء مشاورات مع عاصمتكم وأنكم ستقدمون الإجابة فيما بعد. ولذلك أتم مხოولون بإجراء المشاورات من جانبكم بالطريقة التي ترون أنها الأفضل. السيد لي ممثل الصين طلب الكلمة.

السيد لي (الصين) (تكلم بالصينية): يا سعادة الرئيس أحاط وفدي علماً بالأفكار التي أعلنتم عنها للتو بهدف أن يمضي عمل المؤتمر قدماً في المرحلة التالية. وفي هذا السياق يود وفدي أن يعبر عن النقطتين التاليتين المتعلقةتين بالمبادئ.

أولاً، نأمل ونثق في أن الأفكار والاقتراحات التي تقدموها ستساعد في المحافظة على روح الشفافية والديمقراطية في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأنها ستحترم آراء ومواقف جميع الوفود وأنها ستأخذ في الاعتبار على النحو الواجب احتياجات واهتمامات الوفود.

وثانياً، ما زال وفدي يعتقد، بأن اقتراح السفراء الخمسة يمكن أن يستوعب اهتمامات جميع الأطراف ويفي تماماً باشتراط أن يكون شاملاً ومتوازناً في نهجه. ووفقاً لذلك، نرى أن استناد برنامج عملنا إلى هذا الاقتراح طريقة فعالة لخروج مؤتمر نزع السلاح من الطريق المسدود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أقدم جزيل الشكر للسيد لي على بيانه. وأعطي الكلمة لوفد باكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك يا سعادة الرئيس على المعلومات التي قدمتها. نحن نطلب مجرد إيضاح. أولاً، هل تهدف هذه المشاورات التي سيجريها الرؤساء الستة، إلى النظر في برنامج العمل أم إلى النظر في نوايا هذه المشاورات؟ وإذا كان القصد هو النظر في برنامج العمل، عندئذ سوف نتفق مع زميلنا من الصين بأن اقتراح السفراء الخمسة يقدم حلاً مشوقاً.

والنقطة الثانية التي أريد أن أطرحها مفادها أي أوافق على ما ذكره زميلي من الجزائر ومؤداه أنه بما أن هذه الأسئلة أو أيًا ما كان ما سنسأل عنه يتطلب قدرًا من التفكير من جانب الوفود، من الأهمية القصوى أن نعلم تلك الأسئلة سلفاً حتى نتاح الفرصة للوفود للتفكير فيها قبل الإجابة عليها، لأن عمل مؤتمر نزع السلاح في الفترة المتبقية من السنة سوف يستند إلى هذا الاستبيان الذي أشرتم إليه. وسنكون ممتنين إذا حصلنا، إحقاقاً للشفافية، على هذه الأسئلة سلفاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقدم جزيل الشكر لوفد باكستان. وأود أن أذكر بأننا شهدنا هذه الجولة من المشاورات بوصفها إجراءات عادية تماماً من أجل التحضير للأسبوع العاشر. إنها طريقة للحصول على المزيد من المدخلات من جميع الوفود. ولذلك فهي لا شيء لنقل، خاص، إنها طريقة تتوافق تماماً مع الأعمال التحضيرية للأسبوع العاشر، ووفقاً لرغبة الرؤساء في إدماج، إلى أقصى قدر ممكن، كل الإجابات (التغذية المرتدة) من كل وفد من الوفود. وعلى ذلك فإن مسألة الشفافية محفوظة تماماً. بمعنى أن هذه المشاورات ستجرى مع كل وفد من الوفود. الأسئلة التي ستطرح هي نفس الأسئلة بكل معنى الكلمة، وعلى ذلك سيعرف كل وفد من الوفود جميع الأسئلة، وطبقاً لمنظورات الرؤساء فحسب سيجري إعداد التقييم في الأسبوع العاشر. إنه إجراء عادي تماماً.

وفيما يتصل بمسألة تقديم الأسئلة سلفاً، وكما ذكرت لوفد الجزائر، ليس لهذه المسألة أي علاقة بالشفافية، لأننا نعتقد بأن الشفافية مكفولة تماماً لأن نفس الأسئلة ذاتها ستوجه إلى كل وفد من الوفود، وهكذا سيعلم الجميع تماماً الشيء نفسه. إنها ترتبط بقدر أكبر بفكرة توزيع المهام فيما بين مختلف الرؤساء وبتناول مختلف المشاورات على نحو متوازن بكل معنى الكلمة. ولكننا نود أن نعرف ردود الأفعال إزاء هذه الأسئلة المختلفة بطريقة مباشرة، ومن الواضح أنكم تتمتعون بالحق في الاتصال بعواصمكم من أجل إجراء المزيد من المشاورات.

أعطي الكلمة الآن لوفد المملكة المتحدة.

السيد دانكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر يا سعادة الرئيس على المعلومات الأخيرة التي قدمتها. أنا أشعر بالتشجيع إزاء ما قدمه برنامج الرؤساء الستة في الأسابيع القليلة الماضية وما يعتزمون عمله للمضي قدماً. بمساعينا الجماعية لكي يعود مؤتمر نزع السلاح إلى العمل مرة أخرى.

وبعد التفكير الشخصي للحظة: شعرت بالتشجيع بصفة خاصة بالطريقة التي حاول الرؤساء من خلالها بناء الثقة في تغطية كل بند من بنود جدول أعمال كل فرد وقد تمت تغطيتها. ربما يكون قد حدث انحدار طفيف عن المسار، ولكن بعبارة عامة، تم تنفيذ ذلك والعمل يمضي قدماً بطريقة جد بناءة. ونشعر بالتشجيع لسماع أنكم بدأت الآن في عملية لإجراء المزيد من المشاورات.

وبطبيعة الحال، وبعد أن اجتزنا هذه الفترة من اختبار الآلية التي صممها الرؤساء الستة الحاليون، نكون قد وصلنا إلى نقطة يتعين علينا أن نتخذ فيها قراراً، والقرار هو قرارنا جميعاً إنه قرار جماعي - وربما يكون من الملائم أن نذكر أنفسنا - بما يلي: ماذا نريد في المستقبل لمؤتمر نزع السلاح؟ نستطيع، بطبيعة الحال، أن نتقهقر إلى الخلف وأن نتخذ مواقفنا القديمة، أو قد نستطيع أن نأخذ جوهر هذه القرارات ونرى ما إذا كان بمسئعنا أن نتوصل إلى شيء ما يحمي جميع مصالح المعنيين.

لقد حاول المؤتمر خلال عشر سنوات أن يوقظ هذه المنظمة لكي تعمل. ولا أعتقد بأنه يوجد أي شخص لديه شك في أن هناك حاجة في القرن الحادي والعشرين إلى منظمة من هذا النوع. ويتعين علينا أن نتوصل بصورة جماعية إلى حل ونستفيد بخبرات السنوات العشر لكي نجد طريقاً إلى الأمام. أنا لا أعتقد بأن الرجوع إلى الخلف

إلى الصيغ القديمة، والمصطلحات القديمة، سيكون مفيداً بالضرورة، ولكن بعضاً من جوهر هذه الأفكار ربما يشكل بالفعل أجزاء من الأشياء التي نود أن نمضي قدماً في بحثها.

ولكن أقول مرة أخرى، أشكركم أيها الرؤساء على جهودكم الجماعية للمضي قدماً بهذه المسألة. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نتخذ جميعاً قرارات، وسوف نعرف ما هي المسؤولية التي نتحملها إذا فشلنا في المضي قدماً بطريقة بناءة وبارعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دانكان على مداخلته. كوبا طلبت الكلمة.

السيد بينو الفارز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء أشكر يا سعادة الرئيس، على المعلومات التي قدمتها لنا والتي تتعلق باعترام الرؤساء الستة لإجراء عملية التبادل هذه مع جميع الوفود الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن الضمانات التي قدمتها لنا والتي مفادها أن هذه العملية ستكون شفافة، وبطبيعة الحال نحن على يقين من أن هذه هي نيتكم.

يؤيد وفدي ما قاله وفد الجزائر وسفيرة باكستان بشأن ضرورة الحصول على هذا الاستبيان سلفاً حتى يتاح لنا الوقت اللازم للتفكير فيه، ولكن بطبيعة الحال نترك هذه المسألة لكم لتقرروا طريقة تنظيم هذه العملية من المشاورات. غير أننا نود عندما نصل إلى المحادثات الثنائية أن نكون قد حصلنا على الاستبيان خطياً على الأقل لتسهيل عملية المشاورات مع عواصمنا، ونود أن يتاح لنا أيضاً وقتاً كافياً كي تتمكن من الإجابة وأن نقدم تقييماً عن كل سؤال من الأسئلة المتضمنة في الاستبيان.

وأنا أشير الآن أيضاً، ليس فحسب إلى مسألة الاستبيان بل أيضاً إلى التقرير الذي سيعدّه الرؤساء في نهاية هذه العملية، الذي أفهم أنه سيشكل جزءاً من أساس التحليل الذي سنعدّه في الأسبوع العاشر، وسيكون من المفيد جداً لو أُتيح لنا هذا التقرير في غضون وقت كافٍ كي تتمكن من دراسته بعناية وبصورة شاملة ولنتشاور مع عواصمنا بشأنه، لأنه يُعد وثيقة هامة للغاية ستقرر إلى حد ما مسار مناقشاتنا في الأسبوع العاشر. وأكرر، هذا التقرير، سيكون الأساس الذي نستند إليه لتحليل عمل المؤتمر في المستقبل، ولكن هناك أساس آخر سوف تقدمه المداولات التي نجريها خلال تلك الأسابيع بالعمل في السياق الرسمي في الجلسات العامة وفي السياق غير الرسمي مع شتى المنسقين بشأن كل بند من بنود جدول أعمال المؤتمر.

وأخيراً، نأمل في أن تسفر هذه العملية، التي نؤكد لكم دعمنا التام لها، عن اعتماد حل يأخذ في الاعتبار اهتمامات وأولويات جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه. وأود أن أ طرح تعليقاً للوفود، هو ما أعلنت عنه وهو مسار عمل عادي بكل معنى الكلمة، وأقول إنه عمل اعتيادي، من أجل إعداد التقييم على النحو الصحيح في الأسبوع العاشر. وتعلق هذه الخطوة برغبة الرؤساء في إدماج أكبر قدر ممكن من المعلومات المقدمة من الوفود وتبيان الطبيعة الشاملة لقيمة جميع الآراء ونتيجة لذلك أود أن أؤكد للوفود، حسبما أفهم، بأن هذه ليست وثيقة جوهرية وهامة، حسبما ذكر ممثل كوبا، ولكنها آلية إضافية متوفرة للرئيس بغية التأكيد على آراء شتى الوفود. وعملاً بهذه الرغبة في الحصول على معلومات متجانسة من جميع الوفود، ستكون الأسئلة التي ستطرح

على الوفود هي نفسها ذات الأسئلة، وهذا حق داخلي قاصر على الرؤساء يتعلق بطريقة تسييرهم للمشاورات، ونتيجة لذلك هذه ورقة داخلية تماماً. وكما ذكرت بالفعل لممثل الجزائر وممثله باكستان، تستطيع الوفود أن ترد على هذه الأسئلة بالطريقة التي تعتبرها أفضل الطرق في تلك اللحظة وأن تتيح لنفسها الوقت لكي ترد على الأسئلة. وعلى أية حال أتوقع ألا تكون تلك الأسئلة معقدة جداً - إنها أسئلة ذات صلة بتطوير الإجراءات وطريقة نظر كل وفد إليها.

أعطي الكلمة الآن لسفيرة جنوب أفريقيا.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً أردت فقط أن أشيد برئيسنا، الذي يحاول جاهداً أن يوضح تماماً بأن هذه هي فقط عملية متابعة، عملية كنت خلال الوقت الذي كنت فيه رئيسة للمؤتمر مثله قد أوضحته تماماً ومفادها أن الرؤساء يعملون دائماً بطريقة جد شفافة مع جميع أعضاء المؤتمر، ولذلك تحددت هذه الخطوة بالفعل خلال الأسبوع الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح، وكان ذلك بعد أن انتهينا من الأسبوع الأول ووصلنا إلى منتصف الجولة الثانية، وأصبحنا أقرب إلى الأسبوع العاشر، يود الرؤساء الستة أن يجروا المزيد من المشاورات غير الرسمية مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. والإيضاح الوحيد الذي قدمه رئيسنا الآن هو أننا نوجه نفس الأسئلة إلى كل فرد. الأمر الذي من شأنه أن يوضح تماماً أننا لن نسأل أسئلة مختلفة، ونطلب تعاونكم لكي يتم إجراء هذه المشاورات الموجزة للغاية. إنه عدد قليل من الأسئلة. وفي الواقع إنها أسئلة موجهة إليكم لكي تفكروا بشأن تقييمكم، حيث إننا اشترطنا جميعاً في الدورات غير الرسمية عندما بدأت. ولذلك فهي في الحقيقة ليست شيئاً يثير القلق. إنها مجرد استمرار للمشاورات غير الرسمية التي واعدناكم بأننا سنجريها قبل الأسبوع العاشر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن جزيل الشكر للسفيرة متشالي. وأعطي الكلمة الآن لمندوب الصين.

السيد لي (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أحاط الوفد الصيني علماً بالتعليقات التي أبدتها في هذه الجلسة وفود أخرى معينة مفادها أنه ليس ثمة أساس في احتفاظنا بأفكار معينة من الماضي. وأود أن أقدم رد فعلي الشخصي على هذه التعليقات، وأقول إن الاعتبار الرئيسي في مسألة تقرير ما إذا كنا نحتفظ بهذه الأفكار من الماضي أم لا هو ما إذا كانت تلك الأفكار صحيحة ومعقولة أم لا. وفي الممارسة الدولية حافظنا على كثير من أفكار الماضي، مثل بعض الأفكار والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة: نحن نقرأها ليس فحسب في الوقت الحاضر، بل أيضاً لمائة سنة أو أكثر. بيد أنه لو أن هناك أفكاراً خاطئة أو ليس لها معنى، عندئذ لا نستطيع أن نحافظ عليها للحظة واحدة. ولا يحق لأي وفد منفرد أو مجموعة من الوفود أن تقر ما إذا كانت فكرة ما صحيحة. فإذا اعتقد وفد من الوفود بأن فكرة ما ليست ذات معنى لا يعني ذلك أنها بالفعل ليست ذات معنى: ولا بد أن يناقش جميع الدول الأعضاء هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أقدم جزيل الشكر للسيد لي على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسفير لاندمان سفير هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أتذكر أنه بصدد استهلال رئاستنا الأولى، قامت شخصية منفردة بأعمال لعدة أشهر، مدعومة إلى حد كبير، يتعين علي أن أذكر، من قبل أقرب المتعاونين معها، ولكن العمل استغرق شهوراً كثيرة. ما فهمته بالفعل من بيانكم يا سعادة الرئيس، أنك سوف تستخدم أسئلة متطابقة لأنكم تريدون تقسيم هذا الوقت. الوقت المتاح لكم غير كاف. أنتم تجزئون العمل فيما بينكم أنتم الرؤساء الستة. وبطبيعة الحال، إذا أردتم فكرة صحيحة بشأن طريقة التفكير في الأسابيع الماضية، لا بد أن تكون هذه الأسئلة متطابقة. ويبدو لي أيضاً أن التقييم يستند إلى الأشخاص الذين حضروا، ولذلك أعتقد بأن هذه المسألة لا تتعلق بالعواصم، وبقينا، أظن عندما أنظر إلى الطريقة المنتظمة التي قررتها في البداية، نحن لم نحدد إلى الأبد ما سنفعله. أنا أعتقد بأن ذلك الأمر ملائم للجزء الثاني من الدورة، أي، فترة الأسابيع السبعة الثانية - ونحن نعقد دورات من ثلاثة أجزاء. ولكن يقينا، أنا أفهم أيضاً وبوضوح تام من بيانكم أنه إذا كان هناك سؤال أو أكثر نشعر بأنه يتطلب إجراء المزيد من التفكير، أنا متأكد، وأرى أن الحال كان كذلك في الجولة السابقة - الوفود تستطيع أن تتطرق مرة أخرى إلى ذلك السؤال وتتصل بالشخص الذي وجه السؤال وتقول "بعد التفكير" هذا هو الحاصل. هذا هو رأيي. وبالفعل أعتقد أنكم جديرون بالثناء بكل معنى الكلمة للطريقة الدقيقة والشاملة التي أردتم بها أن تحيطوا علماً برأي لكل فرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقدم جزيل الشكر للسفير لاندمان، على مداخلته. في الحقيقة هذا هو الإطار الذي ستجرى فيه هذه المشاورات. وأشكرك على إيضاح ما أردت أنا أن أقوله آنفاً.

أعطي الكلمة الآن للسيد خليف سفير الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): أود أن أقول في البداية، إن الغرض من مداخلتي لم يكن أبداً التشكيك في نزاهة الرؤساء أو في انعدام الشفافية، ولم يخطر ببالي أبداً أن الرؤساء سيقدمون أسئلة مختلفة للوفود، لم يخطر هذا أبداً على بالي، فقط الغاية من المقترح الذي قدمته هو أننا حين نرد على الرؤساء نرد بأجوبة واضحة، وأن لا نضيع الوقت لأن الأسبوع العاشر قريب جداً. وفي هذا السياق، هناك سابقة مثلاً خلال الرئاسة البيروفية، وافتنا الرئاسة بورقة مثل هذه قبل الاجتماع، يعني هذا ليس شيئاً جديداً. ولكن كما قلت يا سعادة الرئيس، إذا أراد الرؤساء أن يقرروا غير ذلك فهم أحرار لأننا في النهاية سنناقش تقريراً يمثل، مثلما تم الاتفاق عليه في بداية الدورة، سنناقش تقريراً يمثل في نهاية المطاف اجتهاد الرؤساء الستة وليس تقريراً يمثل قراراً للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعرب عن الشكر الجزيل لممثل الجزائر على بيانه. وأشكره على مرونته وأود أن أكرر بأن هذه الممارسة مصممة لضمان أن تشعر جميع الوفود بالارتياح بصفة خاصة، وأن يقدموا معلوماتهم في سياق عادي تماماً من التحضير للأسبوع العاشر بأكبر قدر ممكن من المعلومات، المقدمة منكم، فضلاً عن المعلومات المقدمة من المنسقين والرؤساء أنفسهم جميعاً. وأؤكد لكم أن هذه الممارسة ستكون إيجابية جداً لكل وفد من الوفود وأعتقد بأنها، حالما تكتمل، ستمكنا من الحصول على معلومات إضافية هامة.

وأود أن يُنظر إلى هذه الممارسة على أنها تتفق تماماً مع الممارسة التي اتبعتها سفيرة جنوب أفريقيا في السابق. الفارق الوحيد هو، كما قال سفير هولندا، أن السفيرة متشالي أتيحت لها في ذلك الوقت عدة أسابيع من أجل هذا الغرض، في حين أنه ليس لدينا سوى سبعة أيام عمل، والطريقة الوحيدة التي يمكن أن نتناول بها المعلومات أو نحصل عليها من ٦٣ وفداً هي من خلال تجزئة العمل بين الرؤساء وأن يعملوا جميعاً على الأساس نفسه.

أعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئك يا سعادة الرئيس على رئاستك. لقد أنجز الرؤساء الستة مجتمعين عملاً هاماً في هذه السنة وذلك بمواصلة العمل البناء الذي نُظِم في السنة الماضية في ظل ظروف صعبة للغاية. ونحن، بوصفنا جمهور مؤتمر نزع السلاح وتكلم باسم الوفد الهندي، نأمل ونتوقع أن ينفذ الرؤساء الستة والرئاسة الجماعية أعمالهم بنفس الطريقة التي أدوا بها أعمالهم حتى الآن. ونحن جميعاً ملتزمون، كما قال سفير المملكة المتحدة، بالمضي قدماً بالجهد الحالي بطريقة بناءة. ومعنى ما نحاول عمله هو أن نبدأ عملاً موضوعياً. وكيف نبدأ العمل الموضوعي مسألة ورد تعريفها بوضوح تام في اختصاصات المؤتمر. وأنا أيضاً أوافق تماماً معكم على أن طريقة تنظيمكم للمشاورات هي جزء عادي جداً من طريقة عمل مؤتمر نزع السلاح. ولكل رئيس منفرد أو للرؤساء مجتمعين الحق في إجراء المشاورات بنفس الطريقة التي يريد أو يريدون. ولكنكم قررتم، يا سعادة الرئيس، مناقشة طرائق وصيغة المشاورات في قاعة المؤتمر، والرؤساء مجتمعين يبلغوننا بأن تلك المشاورات ستجرى بطريقة شفافة على أساس الاستبيان. ولذلك، يبدو لنا، نحن الوفد الهندي، أنها إلى حد ما غير شفافة إذ لم نتشاور الاستبيان. نحن لا نطلب الاستبيان لنمزقه. نحن نطلب الاستبيان لمساعدة الرئاسة الجماعية لكي تفهم على نحو أفضل ما نحاول أن نقوله للرؤساء في أقصر فترة زمنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك كثيراً يا سعادة السفير على مداخلتك. وسأفكر في آرائك. وأعطي الكلمة الآن للسفير ماير سفير كندا.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم لك يا سعادة الرئيس بخالص التهنية على إدارتكم لأعمالنا والمضي بها قدماً. لقد فكرت وأنا أستمع إلى تعليقات الوفود هنا في هذا الصباح ورأيت أنها تذكرني إلى حد ما بالحالة في مدرسة ما عندما يقول المدرس لتلاميذه أن الامتحان آت، ويبدل التلاميذ جهداً لمداهنة المدرس كي يكشف عن طبيعة الأسئلة. أعتقد أن بإمكانني أن أؤكد لجميع الزملاء بأنهم لو شاركوا بإخلاص في الصفوف حتى الآن، واهتموا بعمل واجباتهم المتزلية، وما إلى ذلك، لن تكون هناك مفاجآت فيما سينشأ من هذا التفاعل البسيط. وآمل في أن نواصل التعاون مع الرؤساء مجتمعين الذين قادوا أعمالنا ببراعة حتى الآن إلى أي مرحلة لاحقة من المشاورات وفقاً لما يرونه ملائماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقدم جزيل الشكر للسفير ماير. وأنا متأكد تماماً من أن جميع الوفود ستحصل على أعلى الدرجات في هذا الامتحان.

أعطي الكلمة الآن لأستراليا.

السيد ماكلاشلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يا سعادة الرئيس، لم أطلب الكلمة لأتكلّم عن هذه المسألة، ولكن أريد أن أتطرق لإحاطتكم الإعلامية المفيدة عن برنامج عمل الأسبوع القادم أو دعني أقول جدول الجلسات. أريد فقط أن أبلغ أعضاء المؤتمر بأننا علمنا مع الأسف في هذا الصباح أن سكرتير برلماننا للشؤون الخارجية لن يتمكن من إلقاء كلمة أمام المؤتمر في الأسبوع القادم حسبما ذكرتم آنفاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن الأسف، ولكننا متأكدون من أنه سوف تتاح لنا فرصة أخرى.

هل هناك وفود أخرى ترغب في الإدلاء بكلمة؟ إذا لم يكن الحال كذلك، نرفع الجلسة وجلستنا القادمة ستُعقد في الساعة ١٠/٠٠ من يوم ١٣ آذار/مارس، ولكن قبل ذلك، ستُعقد جلسة عامة استثنائية في الساعة ١٥/٠٠ من يوم ١٢ آذار/مارس للاستماع لكلمة يلقيها وزير خارجية إكوادور.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

-----